

Distr.: General
1 March 2021
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فوكلاند (مالفيناس)*

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

3	أولا - لمحة عامة
3	ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية
4	ثالثا - الميزانية
4	رابعا - الظروف الاقتصادية
4	ألف - لمحة عامة
4	باء - مصادد الأسماك والزراعة
6	جيم - السياحة
6	دال - النقل والاتصالات والمرافق العامة
8	هاء - البيئة والهيدروكربونات

* يوجد نزاع بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية حول السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) (انظر ST/CS/SER.A/42).

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 9 كانون الأول/ديسمبر 2020. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers.



9	خامسا - الأحوال الاجتماعية
9	ألف - لمحة عامة
10	باء - الصحة العامة
10	جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية
11	دال - التعليم
11	سادسا - إزالة الألغام والمسائل المتصلة بها
12	سابعا - التطورات الثنائية
12	ثامنا - المشاركة في المنظمات والترتيبات الدولية
13	تاسعا - نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في المسألة
14	عاشرًا - مركز الإقليم في المستقبل
14	ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة
15	باء - موقف حكومة الأرجنتين
16	حادي عشر - نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة
16	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
17	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
18	جيم - القرار الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - لمحة عامة

1 - جزر فوكلاند (مالفيناس) هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ظل مدرجا في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام 1946، عقب قيام المملكة المتحدة بإحالة المعلومات المطلوبة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة 66 (د-1). وفي الجلسة الخامسة والعشرين التي عقدتها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في 6 كانون الأول/ديسمبر 1946، في الدورة الأولى للجمعية العامة، أعرب وفد الأرجنتين عن تحفظ مفاده أن حكومة الأرجنتين لا تعترف بالسيادة البريطانية على جزر فوكلاند (مالفيناس). وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تحفظ مواز مفاده أنه لا يعترف بسيادة الأرجنتين على تلك الجزر.

2 - وتتألف جزر فوكلاند (مالفيناس) من جزيرتين كبيرتين تعرفان بفوكلاند الشرقية وفوكلاند الغربية، فضلا عن مئات الجزر الصغيرة، وتبلغ مساحتها الكلية نحو 12 173 كيلومترا مربعا. وتقع الجزر في جنوب المحيط الأطلسي، على مسافة حوالي 770 كيلومترا شمال شرقي كيب هورن، وعلى مسافة نحو 480 كيلومترا شرق الجزء القاري من أمريكا الجنوبية. وتُدار جزر ساوث جورجيا، الواقعة على بعد نحو 1 300 كيلومتر جنوب شرقي مجموعة جزر فوكلاند (مالفيناس)، وجزر ساوث ساندويتش، الواقعة على مسافة 750 كيلومترا شرقي جنوب شرق جزر ساوث جورجيا، من جزر فوكلاند (مالفيناس) كإقليم منفصل؛ ويتولى حاكم جزر فوكلاند حاليا منصب مفوض جزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش في آن واحد. ويبين تعداد عام 2016 أن مجموع السكان المقيمين يبلغ حوالي 200 3 نسمة (2 841 نسمة، عند استبعاد المتعاقدين المدنيين وعائلاتهم المرتبطين بمجمع وزارة الدفاع في الجزر)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 15 في المائة منذ التعداد السابق الذي أجري في عام 2012 وعدد السكان الأكبر المسجل منذ عام 1931. وهناك نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس)، كما أكدت الجمعية العامة ذلك في قرارها 2065 (د-20) وفي القرارات ذات الصلة اللاحقة بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس).

ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية

3 - احتجت الأرجنتين على الدستور الذي أقر في عام 2008، والذي دخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2009 (الصك القانوني لعام 2008، رقم 2846) (انظر A/63/542، المرفق الأول). وبموجب هذا الدستور، ينتخب أعضاء السلطة التشريعية رئيسا يترأس جلسات الجمعية التشريعية. ويعين الحاكم رئيسا تنفيذيا بالاتفاق مع المجلس التنفيذي ليعمل رئيسا للخدمة العامة من أجل تنفيذ السياسات. وينظر المجلس التنفيذي في مسائل السياسات العامة، وهو يتألف من ثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية يُنتخبون سنويا من بين أعضائها، بالإضافة إلى عضوين بحكم منصبيهما لا يحق لهما التصويت هما الرئيس التنفيذي ووزير المالية. ويحق للمدعي العام وقائد القوات البريطانية في الجزر حضور اجتماعات المجلس التنفيذي دون أن يحق لهما التصويت. ويتولى الحاكم الذي تعينه المملكة المتحدة، المسؤولية النهائية عن مسائل تشمل الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة) وإقامة العدل. وبموجب أحكام الدستور، يجوز للحاكم، بناء على مشورة الجمعية التشريعية وبموافقتها، أن يسن القوانين المتعلقة بالسلام والنظام والحوكمة الرشيدة في الإقليم، في حين تبقى السلطة الكاملة التي تخول صلاحية سنّ هذه القوانين

حكرا على التاج البريطاني. وبالإضافة إلى ذلك، يملك البرلمان البريطاني سلطة غير محدودة لسن قوانين لجميع أقاليم ما وراء البحار.

4 - وأجريت انتخابات عامة لانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. ومن بين الأعضاء الثمانية الذين انتُخبوا لمدة أربع سنوات، يمثل خمسة أعضاء الدائرة الحضرية في الإقليم، وهي ستانلي، التي يعيش فيها معظم السكان، بينما يمثل ثلاثة آخرون كامب، وهي دائرة المقيمين خارج ستانلي. ولا توجد في الإقليم أحزاب سياسية، ولذلك يُنتخب جميع الأعضاء بوصفهم مرشحين مستقلين. وفي استفتاء أجري في 24 أيلول/سبتمبر 2020 للنظر في إنشاء دائرة انتخابية واحدة للجمعية التشريعية، لم تحصل ستانلي ولا كامب على تأييد الثلثين المطلوب. ومن المتوقع إجراء الانتخابات العامة المقبلة لانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية في عام 2021. وتقلد الحاكم الحالي نايجل فيليبس مهام منصبه في أيلول/سبتمبر 2017.

5 - وخلال عام 2020، واصلت كل من الأرجنتين والمملكة المتحدة تأكيد مواقفهما بشأن السيادة على الإقليم (انظر الفرعين عاشرًا وحادي عشرًا).

ثالثا - الميزانية

6 - تبدأ السنة المالية في الإقليم في 1 تموز/يوليه وتنتهي في 30 حزيران/يونيه. وبلغت ميزانيته الإجمالية للفترة 2020/2019 ما مقداره 110,8 مليون جنيه إسترليني مع ميزانية تشغيلية تبلغ 79,4 مليون جنيه إسترليني وميزانية رأسمالية قدرها 52,7 مليون جنيه إسترليني ممولة من الضرائب وريع الموارد في الإقليم. ولا يزال الإقليم يبذل قصارى جهده للحفاظ على استراتيجيته تحقق توازن الميزانية، ويدعم الهدف المالي المتمثل في عدم اقتراض القطاع العام لأغراض التشغيل.

رابعا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

7 - حسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، يتمتع الإقليم باقتصاد قوي يوفر لسكانه مستوى معيشيا عاليا ومجموعة واسعة من الخدمات العامة. والقطاع المهيمن هو صيد الأسماك، الذي يستأثر بأغلبية كبيرة من الصادرات. كما تؤدي الصوف واللحوم والسياحة دوراً هاماً. وكما ورد في التقرير المتعلق بتعداد عام 2016 لسكان الإقليم، حُسب متوسط دخل الأسر المعيشية بمبلغ 43 600 جنيه إسترليني، بمتوسط قدره 37 500 جنيه إسترليني، وهي زيادة نسبتها 15 في المائة مقارنة بعام 2012 عندما أُجري تعداد السكان السابق؛ وبلغ معدل البطالة 1 في المائة، كما كان عليه الحال في عام 2012، ويعمل شخص واحد من كل خمسة أشخاص في وظيفتين أو أكثر، وغالبا ما يكون ذلك باختيارهم، وفقا للدولة القائمة بالإدارة.

باء - مصائد الأسماك والزراعة

8 - يشكل نوع الحبار من جنس *لوليغو*، أو حبار المرجان الكاريبي، والحبار القصير الأذرع الدعامة الأساسية لمصائد الأسماك والاقتصاد في جزر فوكلاند (مالفيناس). وقد بلغ مجموع كمية المصيد من حبار المرجان الكاريبي والحبار القصير الأذرع في عام 2019 حوالي 82 000 طن و 43 000 طن، على

التوالي. وتعد مصائد الأسماك أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي (ما يقرب من 40 في المائة). وحسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، فإن الإقليم ملترم بالإدارة المستدامة لمصائد الأسماك ويستثمر نسبة 6 في المائة من ميزانيته السنوية في بحوث العلوم البحرية وحماية الأحياء البحرية.

9 - وبموجب الصيغة المتعلقة بالسيادة الواردة في الفقرة 2 من الإعلان المشترك الصادر في مدريد في 19 تشرين الأول/أكتوبر 1989، وعقب البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016، عقدت اللجنة الفرعية العلمية التابعة للجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي اجتماعات في بوينس آيرس في أيار/مايو 2018 وتموز/يوليه 2019 ولندن في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وفي عام 2019، استمر تبادل البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك، وأجريت رحلتا بحث بحري مشتركتان لدراسة الحبار القصير الأثرع وسمك البياض الأزرق الجنوبي (انظر أيضاً الفرع السابع أدناه). ولم تعقد اللجنة الفرعية العلمية أي اجتماعات في عام 2020.

10 - وحسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، فإن آخر عملية نقل ناجحة لبيانات مصائد الأسماك جرت في آذار/مارس 2020؛ بيد أن بيانات مصائد الأسماك التي أرسلت إلى الأرجنتين من جزر فوكلاند (مالفيناس) بعد ذلك لم تُقابل بالمثل، حيث لم يرد إخطار رسمي قبل أن تعلن حكومة الأرجنتين للعموم في حزيران/يونيه 2020 انسحابها من ترتيبات تبادل تلك البيانات. وتؤكد المملكة المتحدة أنها نقلت هذه المسؤولية إلى حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس).

11 - وحسب المعلومات التي قدمتها الأرجنتين، فبعد استعراضها الذي أخطرت به المملكة المتحدة في كانون الثاني/يناير 2020، اقترحت الأرجنتين في حزيران/يونيه 2020 على المملكة المتحدة جدول أعمال يستند إلى البيان الثنائي المشترك الصادر في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1990 بشأن إنشاء لجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي لتكون إطاراً لتعزيز التعاون بشأن هذه المسألة؛ كما شددت الأرجنتين أيضاً على ضرورة أن تكف المملكة المتحدة عن اتخاذ الإجراءات الانفرادية، بما فيها إصدار تراخيص الصيد الطويلة الأجل، وذلك من أجل عقد اجتماعات أخرى للجنة الفرعية العلمية. وتم تبادل مذكرات بين الحكومتين في وقت لاحق، ولكن لم يكن من الممكن الزيادة في التعاون.

12 - وحسبما أفادت المملكة المتحدة، من حق سكان جزر فوكلاند استكشاف واستغلال مواردهم الطبيعية لتحقيق مصالحهم الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من حقهم في تقرير المصير. والمملكة المتحدة تنتظر من حكومة الأرجنتين أن تفي بتلك الالتزامات، الواردة في البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016 الصادر عن الأرجنتين والمملكة المتحدة، الذي تم الاتفاق فيه على أن تُتخذ التدابير الملائمة لإزالة جميع العقبات التي تحد من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جزر فوكلاند (مالفيناس)، بما في ذلك في مجالات التجارة والصيد والنقل البحري والهيدروكربونات. وتشير المملكة المتحدة إلى أن البيان المشترك ذكر أن الحكومتين اتفقتا على أن الصيغة المتعلقة بالسيادة الواردة في الفقرة 2 من البيان المشترك المؤرخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 1989 تنطبق على ذلك البيان المشترك وعلى نتائجه (انظر أيضاً الفقرة 43 أدناه). وتؤكد المملكة المتحدة أن البيان المشترك لا يشير إلى استئناف المفاوضات بشأن السيادة ويكرر تأكيد ضرورة إشراك سكان جزر فوكلاند في أي مناقشة بشأن هذه المسألة.

13 - وقد أدانت الأرجنتين استغلال المملكة المتحدة من جانب واحد للموارد الطبيعية، وأكدت مجدداً موقفها بأنه ينبغي لكلا الطرفين الامتناع عن إجراء تعديلات من جانب واحد في الحالة خلال الفترة التي

تخضع فيها الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية 49/31 (انظر أيضا الفقرة 50 أدناه). ورأت حكومة الأرجنتين أن البيان المشترك يشكل خارطة طريق - عملية في طبيعتها وغير ملزمة - تعكس النية السياسية للأطراف لإعادة إجراء حوار بشأن جميع المسائل المتصلة بجنوب المحيط الأطلسي، من دون استثناءات، في إطار صيغة مظلة السيادة. وترى الأرجنتين أن الهدف من البيان هو تهيئة ظروف مفضية إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين لحل النزاع على السيادة الذي يشكل استمراره العقبة الرئيسية أمام تنمية الجزر. وأعربت الأرجنتين عن أسفها لاستمرار المملكة المتحدة في تجاهل التزامها باستئناف المفاوضات بشأن السيادة. وأكدت الأرجنتين أيضا أنه على الرغم من استئناف أنشطة اللجنة الفرعية العلمية (انظر الفقرة 9 أعلاه)، واصلت المملكة المتحدة إجراءاتها الانفرادية فيما يتعلق بتراخيص الصيد.

14 - وتشكل الزراعة ثاني أكبر قطاع للعمال في الإقليم. ويركز هذا القطاع على تربية الحيوانات، ولا سيما إنتاج الصوف واللحوم للأسواق المحلية وأسواق التصدير. وحسبما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن البيئة البكر التي يتمتع بها الإقليم تساهم في توفير منتجات ممتازة من اللحوم والصوف، وهي منتجات مطلوبة على الصعيد الدولي. فالترية الطبيعية تربة حمضية منخفضة الخصوبة، والمناخ محيطي بارد، مما يحد من زراعة المحاصيل. وفي حين أن معظم المنتجات الغذائية الزراعية تستورد من الخارج، فإن الإنتاج المحلي للفواكه والخضروات يوفر الإمدادات للسوق المحلية أيضا. وتتولى وزارة الزراعة في الإقليم مسؤولية إدارة هذا القطاع، وهناك خطة أعمال مدتها خمس سنوات هدفها دعم التطوير والابتكار فيه.

جيم - السياحة

15 - تساهم السياحة إسهاما كبيرا في اقتصاد الإقليم. ففي عام 2019، بلغت الحصة التي أسهمت بها مباشرة ما قدره 18,6 مليون جنيه إسترليني، شملت إجمالي إنفاق السياح البالغ قدره 10,8 مليون جنيه إسترليني. وفي عام 2019، اجتذبت السياحة البرية 6 950 زائرا، أي بزيادة نسبتها 22,5 في المائة عن عام 2018. وبلغ عدد المسافرين في الرحلات البحرية 72 836 زائرا خلال موسم 2020/2019، أي بزيادة 16,5 في المائة عن العام السابق، وهو أعلى رقم منذ موسم 1997/1996 (انظر أيضا الفقرة 20 أدناه).

دال - النقل والاتصالات والمرافق العامة

16 - يبلغ طول الطرق في الإقليم حوالي 1 000 كيلومتر. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت خدمات الشحن الساحلي وخدمات النقل المنتظمة بالعبّارات وخدمات النقل الجوي المحلي ضمان الربط بين المستوطنات الواقعة في الجزر الشرقية والجزر الغربية والجزر النائية.

17 - وفي عام 2020، وإلى حين الانقطاع الذي حدث في نهاية شهر آذار/مارس بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كانت شركة الخطوط الجوية لاتام تسير رحلة أسبوعية منتظمة بين بونتا أريناس في شيلي وجزر فوكلاند (مالفيناس)، تشمل التوقف مرتين شهريا في ريو غاليفوس، في الجزء القاري من الأرجنتين، وذلك وفقا لأحكام البيان المشترك بين الأرجنتين والمملكة المتحدة المؤرخ 14 تموز/يوليه 1999، الذي ورد فيه أن الحكومتين ستواصلان النظر في البيان المشترك والترتيبات المنبثقة عنه. وعملا باتفاق شباط/فبراير 2001 لتبادل المذكرات المتعلقة بالتقاهم بشأن الرحلات الجوية الخاصة والملاحة الجوية، أُذِن بالقيام برحلات جوية خاصة من جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى الجزء القاري من الأرجنتين. وأذُن أيضا بالقيام بعدد من رحلات الإجلاء الطبي من جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى الجزء القاري من

الأرجنتين وشيلي وأوروغواي. ووفقاً للمبادئ الواردة في البيان المشترك وتبادل الرسائل المؤرخ 14 تموز/يوليه 1999، بدأ تسيير رحلة أسبوعية ثنائية في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 تشغلها شركة لاتام بين جزر فوكلاند (مالفيناس) وساو باولو، البرازيل، مع التوقف مرتين شهرياً (توقف واحد في كل اتجاه) في كوردوبا، في الجزء القاري من الأرجنتين. واتفق على إجراء مناقشات ثنائية سنوية بشأن الخدمات الجوية، على أن تشمل استعراض خيارات لزيادة خطوط الربط. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت كلتا الرحلتين التجاريتين لا تزالان معلقتين حتى 29 حزيران/يونيه 2021 على الأقل.

18 - وفي إطار المناقشات السنوية بشأن الخدمات الجوية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على النحو المتفق عليه في عام 2018، اقترحت حكومة الأرجنتين على حكومة المملكة المتحدة في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 التوقيع على تفاهم ثنائي مؤقت بشأن الربط الجوي بهدف إعادة إنشاء خدمات جوية منتظمة مباشرة تديرها شركات طيران أرجنتينية بين الجزء القاري من الأرجنتين والجزر.

19 - وفي هذا الصدد، تترك المملكة المتحدة أن النقل والهجرة مسألتان تؤولان إلى الإقليم، وتكرر تأكيد ضرورة إشراك سكان جزر فوكلاند في أي مناقشة من هذا القبيل.

20 - ورداً على الأنشطة المتعلقة بالهيدروكربونات التي جرت في المياه المحيطة بجزر فوكلاند (مالفيناس)، أصدرت الأرجنتين في شباط/فبراير 2010 المرسوم الرئاسي 2010/256 الذي يقضي بحصول السفن على إذن للرسو في الموانئ الأرجنتينية أو لعبور المياه الأرجنتينية باتجاه موانئها. وتشير حكومة الأرجنتين إلى أن الأرجنتين، في إطار ذلك المرسوم، منحت الإذن لمجموعة متنوعة من السفن، بما في ذلك السفن السياحية المتجهة إلى جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر ساوث جورجيا، على أساس أن تلك الأنشطة تحبذ دمج الجزر إلى الجزء القاري للأرجنتين. واستمر تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه في عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، قررت البلدان الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة واتحاد أمم أمريكا الجنوبية في وقت سابق إغلاق موانئها أمام "السفن التي ترفع علم جزر مالفيناس غير القانوني".

21 - وفي عام 2020، ظلت المملكة المتحدة، من جهتها، تعتبر المرسوم الرئاسي 2010/256 مخالفاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مع التأكيد على أن من حق سكان جزر فوكلاند بموجب القانون الدولي تنمية اقتصادهم، بما في ذلك الموارد الطبيعية، بما يعود بالنفع على الإقليم. وواصلت المملكة المتحدة تأكيد مبدأ تقرير سكان تلك الجزر لمصيرهم وحقهم في ذلك على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تنص على أن جميع الشعوب حرة في تقرير مركزها السياسي وحررة في السعي إلى تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (انظر أيضاً الفقرة 12 أعلاه).

22 - وفيما يتعلق بالاتصالات، أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض متاحة لنسبة 87 في المائة من الأسر المعيشية في الجزر. وفيما يتعلق بالمرافق العامة، وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تفي منشأة رئيسية لتوليد الطاقة باستخدام الرياح بحوالي 34 في المائة من احتياجات الكهرباء في الأوساط الحضرية. وتستخدم مصادر الطاقة المتجددة مثل العنفات الهوائية والألواح الشمسية في المزارع والبيوت الريفية والمستوطنات.

هاء - البيئة والهيدروكربونات

23 - حسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، فإن الإقليم ملتزم بحماية وإدارة بيئته الفريدة وأحيائه البرية، على النحو الوارد في إطار التنوع البيولوجي لجزر فوكلاند للفترة 2016-2030 وإلى استراتيجيات بيئية أخرى. ويقدم الإقليم تمويلاً سنوياً للبحوث والبرامج البيئية التي تساعد في إدارة البيئة وتعزيز التنوع البيولوجي في الجزر. وبالإضافة إلى ذلك، يطبق الإقليم ضوابط صارمة في مجال الأمن البيولوجي من أجل منع ولوج النباتات والأنواع الدخيلة المغيرة والحفاظ على البيئة البكر التي يتمتع بها. ويؤيد الإقليم أيضاً عدداً من المعاهدات والاتفاقيات البيئية. وقد رفضت الأرجنتين، من جانبها، أن تطبق المملكة المتحدة تلك المعاهدات والاتفاقيات في الإقليم على أساس أن الإقليم والمناطق البحرية المحيطة به، يشكلان جزءاً لا يتجزأ من الأرجنتين.

24 - وفي البيان الذي اعتمد في الاجتماع الثامن للمجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، المعقود في الفترة من 23 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أكدت حكومة المملكة المتحدة التزامها بالاشتراك المجدي مع أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار من أجل تحقيق الأهداف المحلية التي تسهم في تحقيق الأهداف البيئية العالمية بما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة. وتعهدت حكومة المملكة المتحدة وقيادات أقاليم ما وراء البحار بالتعاون مع الأقاليم على ضمان النوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات الطموحة الرامية إلى التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبالسعي إلى تعميم خطة تقودها الأقاليم للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، مما سيسهم في خفض انبعاثات الكربون في العالم.

25 - وتواصل الأرجنتين ودول أعضاء أخرى ومنظمات إقليمية ومنظمات حكومية دولية احتجاجها على عمليات التقيب عن الهيدروكربونات في عرض البحر، على النحو الوارد في القرارات المتخذة في الاجتماعات التي عقدتها مجموعة الـ 77 والصين والسوق الجنوبية المشتركة في عام 2020 (انظر الفقرة 50 أدناه).

26 - ومنذ عام 2013، اتخذت سلطات الطاقة الأرجنتينية إجراءات إدارية ضد الشركات التي تقوم بأنشطة غير مأذون بها للتقيب عن الهيدروكربونات في المنطقة. وقد أرسلت الأرجنتين رسائل تنبيه إلى الشركات الضالعة بشكل مباشر أو غير مباشر في تلك الأنشطة (انظر أيضاً الفقرة 50 أدناه). وفي رسائل التنبيه والبيانات الصحفية الصادرة عام 2020، حثت الأرجنتين الشركات والكيانات الأخرى على الامتناع عن تمويل استكشاف أو استغلال الهيدروكربونات في المنطقة المتنازع عليها أو المشاركة فيه، لأن تلك الأنشطة تخضع لإجراءات إدارية وقضائية، وفقاً لتشريعات الأرجنتين.

27 - وتواصل المملكة المتحدة التعبير بوضوح للأرجنتين عن موقفها الذي مفاده أن الجرف القاري لا يُشكل، بموجب القانون الدولي، جزءاً من الأرجنتين؛ وأن المملكة المتحدة تؤيد حق سكان الجزر في تطوير مواردهم الطبيعية لتحقيق المصالح الاقتصادية الخاصة بهم باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من حقهم في تقرير المصير؛ وترفض تطبيق التشريعات الداخلية الأرجنتينية على أي جهة تعمل في الأنشطة الهيدروكربونية في الجزر. وترى المملكة المتحدة أن قرار الحكومات الأرجنتينية السابقة المتخذ بدوافع سياسية والقاضي باستهداف ممتلكات موظفي الشركات الدولية العاملة في قطاع الهيدروكربونات في المنطقة وتجريم أنشطتهم محاولة غير مقبولة تماماً هدفها ممارسة الولاية القضائية خارج الإقليم، وليس لها أي مبرر

قانوني. وعلاوة على ذلك، ترى المملكة المتحدة أن لذلك القرار آثار خطيرة على الأعمال التجارية العالمية وعلى مبادئ حرية التجارة. وتعتبر المملكة المتحدة أن رسائل التنبيه المذكورة الموجهة إلى الشركات تتعارض مع البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016 (انظر أيضا الفقرة 12 أعلاه). وعلاوة على ذلك، ترفض المملكة المتحدة ادعاء حكومة الأرجنتين بأن إدارة الموارد المتجددة وغير المتجددة في جزر فوكلاند يشكل إجراءً انفرادياً. فالمملكة المتحدة تؤيد حق سكان جزر فوكلاند في استكشاف واستغلال مواردهم الطبيعية لتحقيق مصالحهم الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من حقهم في تقرير المصير. وتلاحظ المملكة المتحدة أيضاً أن الأرجنتين تضطلع بأنشطة استكشاف الهيدروكربونات في مياها الإقليمية الخاصة وتعترم توسيع نطاق تلك الأنشطة.

28 - وتعيد الأرجنتين من جانبها تأكيد حقها في اتخاذ إجراءات قانونية ضد الجهات التي تقوم بأنشطة انفرادية في المنطقة المتنازع عليها، ولا سيما الأنشطة المتعلقة باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، والتي تتعارض مع قرار الجمعية العامة 49/31، وقد أقر ذلك في العديد من المحافل الدولية. وتعرب الأرجنتين عن أسفها لأن المملكة المتحدة تواصل القيام بأنشطة انفرادية متعلقة باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المنطقة المتنازع عليها. وتؤكد الأرجنتين أن أنشطة استكشاف الهيدروكربونات التي تقوم بها تجري في مناطق لا خلاف عليها، وأن الاضطلاع بها يتم وفقاً للمعايير الدولية المعترف بها بشأن الإدارة البيئية. وتعرب الأرجنتين عن قلقها إزاء الأضرار الكبيرة التي قد تلحق بالنظام الإيكولوجي والتي قد تنجم عن انسكاب النفط في منطقة التنوع البيولوجي المحيطة بالجزر.

خامساً - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

29 - حسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، يراعي الإقليم المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد وسّعت الدولة القائمة بالإدارة نطاق العمل بأحكام الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، لتشمل جزر فوكلاند (مالفيناس)، بناء على طلبها. ووسّعت أيضاً نطاق حق الأفراد في تقديم التماس إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ليشمل سكان الإقليم. وبالإضافة إلى ذلك، أضفى الإقليم الصفة القانونية على زواج مثلي الجنس في نيسان/أبريل 2017، بعد عقد مشاورات عامة ظهرت خلالها مستويات عالية من التأييد لزواج مثلي الجنس في أوساط المجتمع المحلي.

30 - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن في الاجتماع الثامن للمجلس الوزاري المشترك، أعلن كل من المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار التزامهم بكفالة النهوض بشعوب الأقاليم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً ومعاملتهم معاملة عادلة وحمايتهم من التجاوزات، وناقشوا عزمهم المشترك على مواصلة تعزيز التقيد بحقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الدولية في تلك الأقاليم. وأكد زعماء أقاليم ما وراء البحار من جديد التزامهم بكفالة تحقيق أعلى معايير ممكنة لحماية الأطفال والنهوض برفاهم في الأقاليم.

31 - وما فتئت الأرجنتين ترفض تطبيق المملكة المتحدة لمختلف الصكوك الدولية المذكورة أعلاه على الإقليم، بالإضافة إلى إطلاقها على الإقليم تسمية إقليم وراء البحار تابع للمملكة المتحدة، كما ترفض أي تسمية مشابهة أخرى.

باء - الصحة العامة

32 - حسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، يقدّم العلاج الطبي وعلاج الأسنان مجاناً إلى جميع المقيمين في الجزر، وتوفر وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية في حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) الرعاية الصحية الأولية والمجتمعية والثانوية في الجزر، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية للفئات الضعيفة في المجتمع. ويوجد في الإقليم مستشفى واحد يضم تجهيزات حديثة ويعمل فيه أطباء وأطباء أسنان وممرضون. وتقوم مجموعة متنوعة من الأخصائيين بزيارات كل سنة أو كل سنتين، حسب الحاجة، ويمكن إحالة المرضى الذين لا يمكن علاجهم في الجزر إلى المستشفيات في المملكة المتحدة بموجب الاتفاق المتبادل بين الخدمات الصحية الوطنية في المملكة المتحدة والوزارة.

33 - وحسب المعلومات التي قدمتها الأرجنتين، يتمتع سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) بالمساواة في إمكانية الحصول مجاناً على خدمات نظام الصحة العامة الأرجنتيني.

34 - وقد ظلت حكومة المملكة المتحدة تقدم الدعم إلى الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار طيلة فترة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وشمل ذلك الدعم تمويل وتوريد مجموعات مواد الاختبار والمواد المختبرية الاستهلاكية والمعدات واللوازم الطبية وتوفير الخبرة في مجال الصحة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت حكومة المملكة المتحدة بتزويد الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار بحصة مما تشتريه من اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19. وفي 1 شباط/فبراير 2021، قُدمت إلى الإقليم 3 000 جرعة من اللقاح الذي اشتركت في تحضيره جامعة أكسفورد وشركة أسترازينيكا. وحسبما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن دعمها يتسق مع التزامها الدائم تجاه شعوب أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار، ونتيجة لذلك، لم تسجل في الجزر سوى حالات إصابة قليلة جداً. والمملكة المتحدة تعترض على الممارسة التي تتبعها حكومة الأرجنتين، المتمثلة في إدراج حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كوفيد-19 المسجلة في الجزر في الإحصاءات الوطنية الأرجنتينية: فمنظمة الصحة العالمية تقبل البيانات مباشرة من حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس)، ولها خانة منفصلة مخصصة لتلك الجزر على موقعها الشبكي.

35 - وبالنظر إلى تفشي جائحة كوفيد-19، أعربت الأرجنتين للمملكة المتحدة في 22 آذار/مارس 2020 عن رغبتها في التعاون مع سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) إذ عرضت تزويدهم بالأغذية والإمدادات الطبية واختبارات الكشف عن فيروس كوفيد-19، إلى جانب تنظيم رحلات جوية إنسانية ولتتمكن من الحصول على الرعاية الطبية في الأرجنتين. وتشمل الإحصاءات الوطنية الأرجنتينية حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كوفيد-19 في الجزر. واستناداً إلى المعلومات التي قدمتها الأرجنتين، فإن الأرجنتين اعترضت في نيسان/أبريل 2020 على تخصيص خانة منفصلة لبيانات الجزر المتعلقة بالإصابات بفيروس كوفيد-19 على الموقع الشبكي للمنظمة العالمية للصحة، فأصبح ذلك الموقع الشبكي بعد ذلك يتضمن إشارة إلى وجود نزاع حول السيادة على الجزر.

جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

36 - حسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، ينص قانون المعاشات التقاعدية لجزر فوكلاند على دفع اشتراكات شهرية إلزامية ثابتة يسدها جميع أرباب العمل والموظفون الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و 64 سنة، ويمكن الحصول على معاش تقاعدي كامل اعتباراً من سن 65 سنة. ويوجد نظام لصرف منح الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية للتصدي لحالات المشقة والعجز.

دال - التعليم

37 - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والسادسة عشرة، والتعليم قبل المدرسي (الحضانة) متاح مجاناً للأطفال بدءاً من سن الثالثة. وحسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، تتاح لجميع الطلاب المؤهلين إمكانية الحصول على التعليم ما بعد المرحلة الثانوية، بما في ذلك التعليم الجامعي، وتموله بالكامل حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس). وفي عام 2019، بلغ عدد التلاميذ المسجلين في المدارس 509 تلميذ، يُقيم 28 تلميذاً منهم في المناطق الريفية. وتبلغ نسبة التحاق جميع الأطفال البالغين سن الدراسة في الجزر 99,6 في المائة، وهناك تلميذان يدرسان في المنزل. وتبلغ نسبة المعلمين إلى التلاميذ حالياً على التوالي 10,8:1 في المدارس الابتدائية و 8,3:1 في المدارس الثانوية.

38 - وحسب المعلومات المقدمة من الأرجنتين، يتمتع سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) بالمساواة في الالتحاق بنظام التعليم العام الأرجنتيني. وترد معلومات إضافية عن هذا الموضوع في آخر تقرير للأمم العام بشأن التسهيلات الدراسية والتدريبية التي تتيحها الدول الأعضاء لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

سادسا - إزالة الألغام والمسائل المتصلة بها

39 - تنص اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام على أن الدول الأطراف ملزمة بإزالة الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة في غضون 10 سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية، ما لم تتم الموافقة على التمديد بموجب الاتفاقية.

40 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، تقرر في الاجتماع السابع عشر للدول الأطراف في الاتفاقية منح المملكة المتحدة تمديداً حتى 1 آذار/مارس 2024. وحسبما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ففي 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أي بعد 40 عاماً تقريباً من انتهاء النزاع الذي شهده عام 1982، امتثلت المملكة المتحدة لالتزاماتها المنصوص عليها في المادة 5 من الاتفاقية، إذ تم تطهير ما يقارب 23 مليون متر مربع من الأراضي، وتم تدمير ما يقارب 12 000 لغم منذ عام 2009؛ وقد بدأ برنامج إزالة الألغام الذي تمول المملكة المتحدة تكلفته البالغة 44 مليون جنيه استرليني في عام 2009، وأنجز قبل الموعد النهائي بثلاث سنوات.

41 - وأشارت الأرجنتين إلى إعلانها التفسيري الذي أدلت به لدى تصديقها على الاتفاقية في عام 1999، الذي ذكرت فيه أن الجزر، التي تشكل جزءاً من إقليمها، تقع تحت احتلال المملكة المتحدة غير المشروع، وأن الأرجنتين قد منعت بالفعل من الوصول إلى الألغام المضادة للأفراد المزروعة في الجزر بغية الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب الاتفاقية. ووافق المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في أوسلو في الفترة من 25 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، على طلب الأرجنتين المتعلق بالتمديد حتى 1 آذار/مارس 2023 فيما يتعلق بالمادة 5 من الاتفاقية. واقترحت الأرجنتين على المملكة المتحدة تفاهماً مؤقتاً جديداً في إطار صيغة السيادة بغية القيام معاً بإتمام ما تبقى من مهام إزالة الألغام في عامي 2019 و 2020. وفي الاجتماع الثامن عشر للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في الفترة من 16 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ذكر ممثل الأرجنتين أن حكومة بلده تعترض على إزالة الألغام في الجزر بالطريقة التي أعلنت عنها المملكة المتحدة لأنها تتم من جانب واحد في أحد أقاليم

الأرجنتين المحتلة بصورة غير قانونية. وذكر ممثل الأرجنتين أيضاً أن حكومة بلده لم تتمكن من التحقق من نتائج أنشطة إزالة الألغام.

42 - وفي الجلسة نفسها، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن حكومة بلده لا يراودها شك في سيادتها على جزر فوكلاند (مالفيناس)، وأنها بالتالي تقي بنجاح بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وقال أيضاً أن الانتهاء من تلك الأنشطة قبل الموعد النهائي المحدد في 31 آذار/مارس 2024 بثلاث سنوات إنجاز يؤكد التزام المملكة المتحدة بأعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية على الصعيد العالمي، فضلاً عن قيامها بدور رائد في ذلك المجال.

سابعاً - التطورات الثنائية

43 - في البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016، وفيما يتعلق بجنوب المحيط الأطلسي، اتفقت حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة، بروح إيجابية، على إقامة حوار لتحسين التعاون بشأن قضايا جنوب المحيط الأطلسي ذات الاهتمام المشترك، واتفقتا على أن الصيغة المتعلقة بالسيادة الواردة في الفقرة 2 من البيان المشترك المؤرخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 1989 (A/44/678-S/20915، المرفق) تنطبق على البيان المشترك والآثار المترتبة عليه.

44 - وفي الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس 2017، نفذت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عمليات ميدانية في جزر فوكلاند (مالفيناس) للمساعدة على تحديد هويات الجنود الأرجنتينيين المدفونين في الجزر. وفي كانون الأول/ديسمبر 2017، قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة 121 تقريراً تحدد هوية 88 جندياً وتتضمن نتائج تحليل الحمض النووي الذي أُجري. ورحبت الحكومتان بتقديم التقارير ووافقتا على إيلاء فائق الاهتمام لرغبات الأسر المعنية. وفي 26 آذار/مارس 2018 و 13 آذار/مارس 2019، زار أقارب الجنود الأرجنتينيين الذين حُددت هوياتهم قبورهم ووضعوا عليها شواهد تحمل أسماء المتوفين. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2017، تم تحديد هويات جنود آخرين من الذين سقطوا، ليصل العدد الإجمالي إلى 115 جندياً.

45 - وفي 3 أيلول/سبتمبر 2020، تبادلت الأرجنتين والمملكة المتحدة مذكرات بموجب صيغة السيادة لمواصلة تحديد هويات المدفونين في قبر جماعي لم يدرج في عملية تحديد الهوية السابقة التي قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 2017. وفي هذا الإطار، قدم الطرفان طلبين جديدين إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية لتقوم مرة أخرى بدور وسيط محايد في تحديد الهويات. ولا تزال المناقشات جارية حتى وقت كتابة هذا التقرير.

46 - وللاطلاع على التطورات المتعلقة باللجنة الفرعية العلمية للجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي والخدمة الجوية الإضافية، انظر الفقرتين 9 و 17 أعلاه، على التوالي.

ثامناً - المشاركة في المنظمات والترتيبات الدولية

47 - حسب المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تُشارك حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) في مختلف منتديات الكمنولث، وهي عضو في رابطة أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، وفي منتدى تعاون أقاليم جنوب المحيط الأطلسي. وعلاوة على ذلك، يشارك ممثلوها أيضاً، بوصفهم أعضاء في وفد

المملكة المتحدة، في الاجتماعات الدولية الأخرى التي تتناول مسائل تؤثر في مصالح سكان الجزر، وذلك من أجل إبداء آرائهم. وترى حكومة المملكة المتحدة أنه ينبغي أن يتمكن سكان الجزيرة من المشاركة بأنفسهم في جميع الاجتماعات التي تمس مصالحهم.

48 - والأرجنتين ليست عضواً في المنظمات المذكورة أعلاه. ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع التي تُقر بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، أعادت الأرجنتين التأكيد على الطابع الثنائي الذي تتسم به مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، ولذلك، رفضت أي محاولة ترمي إلى تمكين سكان الجزر من حضور الاجتماعات ممثلين أنفسهم بأنفسهم.

تاسعا - نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في المسألة

49 - في عام 2020، تم تناول مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) خلال عدد من الاجتماعات الافتراضية التي عقدتها المنتديات الإقليمية والمتعددة الأطراف، مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (24 أيلول/سبتمبر)، ومنظمة الدول الأمريكية (20 و 21 تشرين الأول/أكتوبر)، والسوق الجنوبية المشتركة (2 تموز/يوليه و 16 كانون الأول/ديسمبر)، ومجموعة الـ 77 والصين (12 تشرين الثاني/نوفمبر).

50 - وفي القرارات التي اتخذت عقب الاجتماعات المذكورة أعلاه، كررت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والسوق الجنوبية المشتركة التأكيد على تأييدها للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة. وأكدت مجموعة الـ 77 والصين ومنظمة الدول الأمريكية من جديد أن على الأرجنتين والمملكة المتحدة أن تستأنفاً المفاوضات لإيجاد حل سلمي. وأكدت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من جديد أيضاً اهتمام بلدان المنطقة باستئناف المفاوضات، وجددت السوق الجنوبية المشتركة اهتمام المنطقة بإيجاد حل للنزاع على السيادة الذي طال أمده. وأبرزت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة الـ 77 والصين رغبة حكومة الأرجنتين في إجراء مفاوضات وفي التوصل إلى حل سلمي ونهائي، ورحبت منظمة الدول الأمريكية بتأكيد الحكومة مجدداً على عزمها على مواصلة استكشاف جميع السبل الممكنة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع وعلى الاستمرار في نهجها البناء تجاه سكان الجزر. واعترفت مجموعة الـ 77 والصين والسوق الجنوبية المشتركة بحق الأرجنتين في اتخاذ إجراءات قانونية مع الاحترام الكامل للقانون الدولي ضد الأنشطة غير المأذون بها في مجال استكشاف واستغلال الهيدروكربونات في المناطق التي يدور حولها النزاع. وذكرت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة الـ 77 والصين أن على الطرفين أن يمتنعوا عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤدي إلى إحداث تغييرات انفرادية في الوضع أثناء مرور الجزر بالعملية التي أوصت بها الجمعية العامة وفقاً لقرارها 49/31، وذكرت السوق الجنوبية المشتركة أن اتخاذ تدابير من جانب واحد لا يتسق مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها ضمن إطار الأمم المتحدة.

51 - والمملكة المتحدة ليست عضواً في المنظمات المذكورة آنفاً، باستثناء منظمة الدول الأمريكية، التي تُشارك فيها بصفة مراقب، ولم تكن ممثلة في الاجتماعات المذكورة آنفاً. وظلت المملكة المتحدة على موقفها الرافض لأي إشارة إلى أن التفتيح عن الهيدروكربونات يُعتبر إجراءً أحادياً من جانبها وأنه يُنفذ انتهاكاً لقرار الجمعية العامة 49/31، وأيدت حق سكان الجزر في تنمية اقتصادهم وبناء مستقبلهم، بما في ذلك قرارهم استغلال مواردهم الطبيعية، ورفضت أي إشارة إلى أنها تعزز الأصول العسكرية في جنوب المحيط الأطلسي أو إلى أنها تقوم، حسبما يُزعم، بعسكرة المنطقة. وعلاوة على ذلك، ترى حكومة المملكة المتحدة أن ليس من

بين البيانات أو القرارات الإقليمية المذكورة آنفاً بيان أو قرار يعكس بالكامل مبدأ تقرير المصير الملزم قانوناً، والمكرّس في ميثاق الأمم المتحدة، وفي المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا العلاقات الحديثة بين المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار. وأكدت المملكة المتحدة أن البيانات الإقليمية الصادرة عن أعضاء في منظمة الدول الأمريكية وغيرهم، أو قرارات الجمعية، لا تُعدّل ولا تُضعف التزام الدول باحترام حق سكان الجزر في تقرير المصير.

عاشرا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

52 - ليس لدى المملكة المتحدة أيّ شك في سيادتها على جزر فوكلاند وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، أو فيما يتعلق بمبدأ حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من العهدين الخاصين بحقوق الإنسان، اللذين يحق لهما بموجبهما أن يقرروا بحرية مركزهم السياسي وأن يعملوا بحرية على تحقيق تميّتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

53 - وترفض المملكة المتحدة بشكل قاطع ادعاءات الأرجنتين أن المملكة المتحدة تقوم بعسكرة جنوب المحيط الأطلسي. وقوات المملكة المتحدة في جنوب المحيط الأطلسي موجودة لأغراض دفاعية بحتة ومستوى قوامها ملائم للدفاع عن جزر فوكلاند ضد أي تهديد محتمل. ويتم استعراض مستويات قوام القوة بانتظام.

54 - وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما القرار المشروع الذي اتخذته سكان جزر فوكلاند بإنشاء وإدارة قطاع مصائد أسماك مستدامة والتتقيب عن الموارد الهيدروكربونية في المياه المحيطة بجزر فوكلاند بما يتفق تماما مع القانون الدولي. وقد فوضت المملكة المتحدة هذه المسؤولية إلى حكومة جزر فوكلاند، وتشير إلى أن هذه الحكومة تصدر حصصا فردية قابلة للتحويل ولا تصدر تراخيص طويلة الأجل.

55 - وموقف المملكة المتحدة التاريخي واضح بشأن السيادة على جزر فوكلاند. ويعود تاريخ السيادة البريطانية على جزر فوكلاند إلى عام 1765، أي قبل بضع سنوات من قيام جمهورية الأرجنتين (انظر أيضا A/75/720).

56 - وتأسف المملكة المتحدة لقيام الأرجنتين باتخاذ عدة تدابير أدت إلى تدهور العلاقات بينهما في عام 2020. وتشمل تلك التدابير سن تشريعات تنص على تشديد العقوبات على الصيد غير القانوني لاستهداف قطاع صيد الأسماك في جزر فوكلاند، وتشريعات تركز في القانون الأرجنتيني محتويات الطلبات التي قدمتها الأرجنتين إلى لجنة حدود الجرف القاري في عامي 2009 و 2016، وإعلانها في حزيران/يونيه أنها ستكف عن تبادل بيانات مصائد الأسماك مع المملكة المتحدة وجزر فوكلاند. وتود المملكة المتحدة أن ترى علاقات طيبة بين شعوب جزر فوكلاند وجميع بلدان أمريكا الجنوبية، وتأسف لأن الأرجنتين عارضت مشاركة سكان جزر فوكلاند في الأنشطة التي نُظمت في المنطقة في عام 2020، وفي الرحلات الجوية الإنسانية من جزر فوكلاند إلى عدد من الدول في أمريكا الجنوبية، في حين أن حكومة جزر فوكلاند تبادر إلى رعاية الزيارات التي يقوم بها الطلاب إلى الجزر، بمن فيهم الطلاب الأرجنتينيون.

57 - ووفقا لما تكرر تأكيده في البيان الذي اعتمد في الاجتماع الثامن للمجلس الوزاري المشترك، التزمت حكومة المملكة المتحدة وقيادات أقاليم ما وراء البحار باستكشاف السبل التي من شأنها أن تمكن تلك الأقاليم من الحفاظ على الدعم الدولي المقدم لها في مواجهة المطالبات العدائية المتعلقة بالسيادة. وستواصل المملكة المتحدة دعم طلبات الأقاليم التي يقيم فيها سكان دائمون رفع أسمائها من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إذا رغبت تلك الأقاليم في ذلك. وتؤكد حكومة المملكة المتحدة أيضا أنها ستواصل المشاركة في معالجة المسائل الدستورية بصورة أكثر انتظاما مع فرادى الحكومات وممثلي أقاليم ما وراء البحار.

باء - موقف حكومة الأرجنتين

58 - تؤكد حكومة الأرجنتين من جديد حقوقها السيادية التي لا تسقط بالتقادم على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث سانديويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، التي هي جزء لا يتجزأ من إقليمها الوطني. وتؤكد الأرجنتين أنها ورثت، منذ استقلالها من إسبانيا، الأقاليم التابعة لها في جنوب القارة، بما في ذلك جزر مالفيناس والجزر الأخرى في جنوب المحيط الأطلسي، ومارست الأرجنتين حقوقها بدون انقطاع عن طريق الشروع في سن التشريعات وإنشاء هيئات قانونية وإدارية لتعزيز سيادتها، وتعزيز تنمية التجارة وتوطين سكان وإنشاء مكتب للإدارة المحلية. وفي عام 1820، استولى ديفيد جويت، العقيد في البحرية الأرجنتينية، على الجزر رسميا باسم مقاطعات ريو دي لا بلاتا المتحدة. وتوج ذلك بإصدار المرسوم المنشئ للقيادة المدنية والعسكرية لجزر مالفيناس في 10 كانون الثاني/يناير 1829، مع تعيين لويس فيرنيت قائدا (انظر أيضا A/74/889 و A/75/576).

59 - وتؤكد حكومة الأرجنتين أن المملكة المتحدة انتهكت، في 3 كانون الثاني/يناير 1833، سلامة الإقليم الأرجنتيني واحتلت الجزر بصورة غير قانونية، ورخلت بالقوة السكان والسلطات الأرجنتينية الشرعية التي كانت مستوطنة هناك. واحتجت حكومة الأرجنتين على الفور على هذا العمل غير المشروع من أعمال القوة ولم توافق عليه على الإطلاق. ومنذ ذلك الحين، صارت الجزر محل نزاع سيادي بين البلدين، تم الاعتراف به في قرار الجمعية العامة 2065 (د-20) وفي العديد من المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف.

60 - وتؤكد حكومة الأرجنتين أن دستورها ينص على الهدف الدائم والثابت المتمثل في استعادة الممارسة الكاملة للسيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث سانديويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي ومع احترام طريقة عيش سكانها. وفي عام 2020، سن الكونغرس الأرجنتيني بالإجماع قانونين أعادا تأكيد حقوق الأرجنتين في السيادة. فأولا، أنشئ المجلس الوطني للشؤون المتصلة بجزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر سانديويتش والمناطق البحرية والجزرية المرتبطة بها ليقوم بصياغة استراتيجيات الدولة المتوسطة والطويلة الأجل بغية تناول التسوية السلمية للنزاع على السيادة. وثانيا، تم ترسيم الحدود الخارجية للجرف القاري الأرجنتيني بشكل نهائي وفقا لتوصيات لجنة حدود الجرف القاري بشأن الطلب الذي قدمته الأرجنتين في 21 نيسان/أبريل 2009 (انظر أيضا A/75/695).

61 - وتؤكد الأرجنتين من جديد أن مبدأ تقرير الشعوب لمصيرها لا ينطبق في حالة جزر مالفيناس. ولا يشار إلى هذا المبدأ في أي من قرارات الجمعية العامة أو اللجنة الخاصة. وعلاوة على ذلك، رفضت الجمعية صراحة مرتين في عام 1985 مقترحات مقدمة من المملكة المتحدة دعت إلى إدراج مبدأ تقرير المصير في مشروع القرار المتعلق بالمسألة.

62 - وفي الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة في 22 أيلول/سبتمبر 2020، أعاد رئيس الأرجنتين، ألبرتو فرنانديز، تأكيد حقوق حكومة بلده السيادية المشروعة التي لا تسقط بالتقادم على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وذكر بأن عام 2020 يصادف الذكرى السنوية الخامسة والخمسين لقرار الجمعية العامة 2065 (د-20)، وهو أول قرار اتخذته الأمم المتحدة بشأن مسألة جزر مالفيناس، وطُلب فيه إلى الأرجنتين والمملكة المتحدة أن تجريا مفاوضات من شأنها أن تمكن من إيجاد حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة (انظر A/75/PV.5).

63 - وما برحت الأرجنتين تتدد بالأنشطة الانفرادية لاستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المناطق البحرية الأرجنتينية المحتلة بصورة غير قانونية فيما يمثل، إلى جانب الوجود العسكري البريطاني المستمر في جنوب المحيط الأطلسي، انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرار الجمعية العامة 49/31، ومثارا للقلق والرفض من جانب المجتمع الدولي. وتأسف الأرجنتين لقيام المملكة المتحدة في عام 2020 بتمديد تراخيص صيد الأسماك الطويلة الأجل (الذي أعلن عنه في 18 كانون الثاني/يناير 2021)، وهو إجراء يجعل من الصعب زيادة التعاون في مجال مصائد الأسماك (انظر أيضا الفقرة 11 أعلاه)، ولكون مشاركة سكان الجزر في المناسبات التي نُظمت في المنطقة استُخدمت لتعزيز حق مزعوم في تقرير المصير. وتؤكد الأرجنتين أنها أذنت في عام 2020 برحلات جوية إنسانية من الجزر وإليها، في حين أن تلك التي لم تأذن بها كانت تتعلق بصيد الأسماك غير المشروع في مياه الأرجنتين.

64 - وفي عام 2020، طلبت حكومة الأرجنتين إلى الأمين العام أن يجدد جهوده لمساعدة الطرفين من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية سلمية للنزاع في إطار بعثة المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة بموجب مجموعة من قراراتها بدءا بالقرار 9/37، والتي لقيت الدعم المتجدد من اللجنة الخاصة في قراراتها السنوية بشأن مسألة جزر مالفيناس. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من استعداد حكومة الأرجنتين للحوار ودعوة المجتمع الدولي إليه، ترفض المملكة المتحدة استئناف المفاوضات بشأن السيادة.

حادي عشر - نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

65 - لم تعقد الدورة الموضوعية للجنة الخاصة لعام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. وبدلا من ذلك، أجرت اللجنة أعمال دورتها الموضوعية من خلال المراسلات، ونظرت في المقترحات عن طريق إجراء الموافقة الصامتة عملا بمقرر الجمعية العامة 544/74، ومقرراتها اللاحقة 555/74 و 558/74 و 561/74.

66 - وفي 30 تموز/يوليه 2020، أحال الرئيس إلى الأعضاء، للنظر فيه بواسطة إجراء الموافقة الصامتة، تقرير اللجنة الخاصة الذي تضمن مشروع قرار بعنوان "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)"، قدمته إكوادور وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وشيلي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا ونيكاراغوا.

67 - وفي 5 آب/أغسطس 2020، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار بتوافق الآراء بواسطة إجراء الموافقة الصامتة وضمته إلى تقريرها السنوي (A/75/23، الفقرة 51). وفي ذلك القرار، أكدت اللجنة الخاصة من جديد أن السبيل إلى إنهاء الوضع الاستعماري الخاص والفريد المتجسد في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) هو إيجاد تسوية سلمية للنزاع على السيادة بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

68 - في الجلسات من الثانية إلى الثامنة، التي عقدتها اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين في الفترة من 14 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر، وفي 20 و 22 و 23 منه، وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أثناء المناقشة العامة المشتركة بشأن البنود من 50 إلى 61 من جدول الأعمال، تناولت مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) وفوداً كل من الأرجنتين وإسبانيا وإكوادور وأنتيغوا وبربودا وأوروغواي (أيضاً باسم السوق الجنوبية المشتركة) وباراغواي والبرازيل وبنما وبيرو وتيمور - ليشتي والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي والصين وغواتيمالا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك (أيضاً باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيكاراغوا (أيضاً باسم منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى) وهندوراس (انظر [A/C.4/75/SR.2](#) و [A/C.4/75/SR.3](#) و [A/C.4/75/SR.4](#) و [A/C.4/75/SR.5](#) و [A/C.4/75/SR.6](#) و [A/C.4/75/SR.7](#) و [A/C.4/75/SR.8](#)).

69 - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في 14 تشرين الأول/أكتوبر، أعرب ممثل المكسيك، متحدثاً باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عن دعمه القوي للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، مستشهداً بالقرار الذي اتخذته الجماعة في مؤتمر قمتها في عام 2017، والذي أكدت فيه من جديد رغبتها في استئناف المفاوضات بين الدولتين، ودعت الأمين العام إلى تجديد جهوده للوفاء بمهمة المساعي الحميدة. وأكد ممثل المكسيك من جديد كذلك أهمية مراعاة قرار الجمعية العامة 49/31، الذي دعت فيه الجمعية العامة كلا الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تتطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة، وتُبرز الاستعداد التام لحكومة الأرجنتين لوضع ترتيبات لاستئناف الحوار بهدف التوصل إلى حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة. وقال ممثل أوروغواي، متحدثاً باسم السوق الجنوبية المشتركة، إن الجمعية واللجنة الخاصة قد اعترفتا، منذ اعتماد القرار 2065 (د-20) في عام 1965، بأن المسألة تتعلق بنزاع سيادي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، وبأن السبيل إلى إنهاء هذه الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة يتمثل في تسوية النزاع بين الطرفين بالوسائل السلمية وعن طريق التفاوض، وأشار إلى البيان المشترك الصادر عن السوق الجنوبية المشتركة الذي اعتمد في تموز/يوليه 2020. وأعرب ممثل نيكاراغوا، متحدثاً باسم منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، عن التأييد القوي للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة المذكور، وحث الحكومتين على استئناف المفاوضات والتقيد بأحكام قرار الجمعية 49/31 (انظر أيضاً الفرع تاسعاً).

70 - وفي الجلسة نفسها، ذكرت ممثلة الأرجنتين أن بعد مرور 55 عاماً على اتخاذ القرار 2065 (د-20)، الذي أقرت فيه الجمعية العامة صراحة بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، لا تزال المملكة المتحدة تتجاهل نداء الجمعية العامة، وأن الأرجنتين طلبت بالتالي إلى الأمين العام أن يجدد جهوده فيما يتعلق بمهمة المساعي الحميدة التي كُلف بها بموجب قرار الجمعية 9/37. وذكرت أن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على سكان جزر مالفيناس، الذين لم يخضعوا للقهر الأجنبي أو لهيمنة أي دولة استعمارية أو استغلالية. وذكرت أيضاً أن الأرجنتين لا تُكّن عداءً لسكان الجزر وأن التزام حكومة بلدها باحترام أسلوبهم في الحياة ومصالحهم مدوّن في دستور البلاد. وذكرت كذلك أن الأرجنتين لا يمكنها أن توافق على أن تواصل المملكة المتحدة أعمالها الانفرادية في المنطقة المتنازع عليها، بما في ذلك الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، والاحتفاظ بقاعدة عسكرية ذات حجم لا مبرر له، وإجراء مناورات

عسكرية لا تجلب للمنطقة إلا التوتر، رغم ما جاء في قرار الجمعية 11/41. ودعت ممثلة الأرجنتين المملكة المتحدة إلى السير على طريق القانون الدولي والدبلوماسية وتعددية الأطراف وإلى العودة إلى طاولة المفاوضات حتى تتمكن الحكومتان معا من البحث عن أفضل طريقة لإنهاء ذلك النزاع الذي لا داعي له والذي طال أمده (انظر A/C.4/75/SR.2).

71 - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة بلده بأقاليم ما وراء البحار التابعة لها تتسم بطابع عصري قائم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار أن يظل بريطانيا. وقال أن مسؤولية حكومة بلده تتمثل في ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعبها، وأنه يُتَوَقَّع من حكومات الأقاليم أن تقي بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة في مجال الحفاظ على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة. وذكر أن حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار متفقة على أن تلك الأقاليم تتمتع بالحكم الذاتي الداخلي، ولا تخضع إلا لاحتفاظ المملكة المتحدة بسلطات تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وفي حين أن حكومة المملكة المتحدة ستتولى جميع مسؤوليات الدولة القائمة بالإدارة، من حيث علاقتها الدستورية، فإن هدفها هو أن تتمتع الأقاليم بالحكم الذاتي الداخلي. وذكر أيضا أن المجلس الوزاري المشترك يعقد اجتماعات سنوية لرصد الأولويات الجماعية والسير بها إلى الأمام.

72 - ومضى قائلاً أن المملكة المتحدة لا يساورها أي شك في سيادتها على جزر فوكلاند وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بالإقليمين، ولا في حق سكان جزر فوكلاند في تقرير مصيرهم، لأن ذلك المبدأ مكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، اللذين يحق لهم بموجبهما أن يقرروا بحرية مركزهم السياسي وأن يسعوا بحرية إلى تحقيق تميّتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقال أن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بحق سكان الجزر في اختيار مستقبلهم، وبالتالي لا يمكن إجراء أي حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان الجزر في ذلك. وأشار إلى أن الاستفتاء الذي أجري عام 2013، والذي أعرب فيه 99,8 في المائة ممن صوتوا عن رغبتهم في الحفاظ على وضعهم كإقليم من أقاليم ما وراء البحار تابع للمملكة المتحدة، قد بعث برسالة واضحة مفادها أن سكان الجزر لا يريدون إجراء حوار بشأن السيادة وأن تلك الرغبة يجب احترامها (انظر A/C.4/75/SR.3).

73 - وبالإضافة إلى ذلك، كرر كل من ممثلة الأرجنتين وممثل المملكة المتحدة، متحدثين في إطار ممارسة حق الرد، الإعراب عن موقفي حكومتيهما عدة مرات خلال مداوالات اللجنة الرابعة (انظر A/C.4/75/SR.2 و A/C.4/75/SR.3 و A/C.4/75/SR.4 و A/C.4/75/SR.5 و A/C.4/75/SR.6 و A/C.4/75/SR.7 و A/C.4/75/SR.8 و A/C.4/75/SR.9).

جيم - القرار الذي اتخذته الجمعية العامة

74 - قررت الجمعية العامة في قرارها 316/58 أن تُبقي البند المعنون "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)" مدرجا على جدول الأعمال للنظر فيه لدى قيام دولة من الدول الأعضاء بتقديم إخطار. وحتى تاريخ صدور ورقة العمل هذه، لم يرد أي إخطار من هذا القبيل.